عن هو لاء وهو يلازم محبوبيته ما قصد من لوازم الحب من محبته من البكاء وغيره
بعد كون حبته محبوبة في طرف الضد من مبغوضية بغضه وعدم انحصار
متعلق الحكم الشرعي في بغضه فقط فلا يقال ان ذلك يدل على حسن ترك
بغضه وانما ذلك لبغض المحرم واما لوازم الحب فلا لما فرغت من ثبوت لزوم
حبه وعدم كفاية عدم البغض والعداوة فمبغوضيته بغضه ولوازمه يدل
على محبوبيته حبته ولوازمه ايضا الا ان الله نعم تفضل على عباده فلم يوجب
الا ادنى مراتب حبه فلا يؤاخذ الناس الا على ذلك والا لكان فضيلة ذلك
وجوب مراتب الحب ولوازمه كما لا يخفى ولعل ذلك ايضا الكفاية ادنى مراتب
بغضه في الهلاك وما زاد على ذلك زيادة في الشر منهم لبعد مبغوضيته نفس
ماهيته بغضه فيكون زيادة الحب ايضا من الزيادة في الخير فيستحب بعد حسن
نفس ماهيته كما عرفت فلا ينفك مبغوضية فعل الاعداء عن محبوبية فعل
المحبين وهو في معنى الامر به كما لا يخفى العاشر ان الشيخ ابن حجر قد اكثر
في كتابه تنزيه القلب واللسان من قول ان الخبر الضعيف في المناقب حجة
وذكر في غير موضع ايضا في فضائل الاعمال حجة فيقال عليه انه قد كثر الاخبار
في الحث على البكاء على الحسين فان كان لا مراها جميعا حالكون رواتها امامية
فليقل بحجيتها لكونها في فضائل الحسين وكذا في فضائل البكاء فليقل بحجيتها
لكونها في فضائل الاعمال او ليذهب في ذلك مذهب النووي حيث يعمل
بالضعاف في الاستحباب من باب الاحتياط دون حجية الخبر الا ان يعتذر
عنه بانه لم يطلع على تلك الاخبار في فضائل الحسين اصلا وما ذكرت يتجه
بعد الاطلاع كما لا يخفى وكذا اخبار فضل البكاء مع ان الاحتياط موقوف
على نفي احتمال الحرمة بل والكراهة ايضا حيث لم يجزم النووي بجواز

العمل

ع
ان الضعيف ح
ويقرب ذلك ان الكراهة ايضا
كذا ذكره ع ش ان الخبر الضعيف
ازوم بعض الاعمال المذ
قوة وضع الاستحباب

٥٩

العمل مع احتمال الكراهة ايضا مطلقا بل قال بملاحظتها وتقديم الاسئل والاهم
وتامل في صورة تساويهما ومذهب القوم في البكاء امالحرمة او الكراهة كما
عرفت ولما عرفت ولكن يتجه على هذا الاعتذار انه كيف يتجه الحكم بما حكم به من
الفحص عن مدرك قول الشيعة والروافض وان ما ذكروه في البكاء في غير
اشباه المقام والا فكيف يفعل بكاء ابي بكر وعمر في حديث ام ايمن وشبه
ذلك مما مر وابن كان حديث ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه في موارد
الاخبار التي سقناها لجواز البكاء وابن كان غيره مما منع عنه لاجله من الاوهام
مضافا الى ما عرفت من فساد الاحتمالين ووجوههما ورواية الجواز بلا
منع عن الشافعي وغيره مضافا الى ما عرفت من ادلة الاستحباب في خصوص
المقام واما ما ذهب اليه النووي مع احتمال الكراهة فعليه ان القول بفوت
الثواب المحتمل فقط اذ ليس في ارتكاب المكروه غائلة تقابل ذلك مع امكان
دفعه بارتكاب الفعل المحتمل كراهته للرخصة فيه في الفعل لو كان مكروها
في الواقع والعمل بالمستحب لو كان كذلك فيتخلص من غائلة المكروه مطلقا و
يحوز فضيلة المستحب لو صادفه فلماذا يتامل في ترجيح احتمال الاستحباب
الا ان يجعل ترك المكروه مستحبا فيدور الامر بين مستحبين فيرجح
الاهم والاولى ومن الواضح ان ليس كل مكروه يستحب في الشرع وتركه
وان كان مرجوح الفعل كما لا يخفى هذا ولا وجه لترك الرواية لكونه
راويها اما اما على مذاق الشيخ فقد قال في التنزيه بعد الاشكال في
كون مروان بن الحكم من الكاذبين والمتادعين وفقهائهم وهو من روى
عن معاوية بما جاء عنه في ايذائه الشديد لاهل البيت وسبه لعلي على
منبر المدينة في كل جمعة وقوله للحسن والحسين انتم اهل بيت ملعونون

عدم مانعية اصل الكراهة

الثالث ابن حجر على العلوية وابن